فوق الطاولة

هني الحمدان

في آن واحد الألم والأمل معاً..!

يبدو أن مقولة الرضا والقناعة في النفس، وتقبّل الأمر الواقع حتمية لا مفرّ منها، أي رغم الصعاب ومرارتها والظروف الخانقة، ما عليك سوى التأقلم وتقبل ذلك مرغماً لا محالة.

من منّا يستطيع أن يقول إنه سعيد أو مرتاح في حياته أو عمله أو مع أسرته؟ طبعاً بعيداً عن أصحاب الكروش والملاءات المالية، فهؤلاء لهم حياتهم المخملية وفلسفاتهم، فلا يحسون ولا يدرون بأوجاع الأغلبية.

إذاً الأغلبية متعبون، لكنهم متأقلمون أو تأقلموا مع الظروف، ولا نجافي الحقيقة إذا قلنا: إن مثل ذلك يتجسد أمامنا يومياً، فمن فتاة تبيع البسكويت وتحلم بغد رغيد العيش، إلى رجل مسن يبيع الحطب. كلاهما يعمل بجد ونشاط، ويبحث عن رزقه، كلٌ على طريقته، وعندما تسمع من كليهما عن ظروفهما سرعان ما تحزن وتفرح في آن معاً، تحزن لصعوبة ظروفهما المعيشية وقلة حيلتهما، سواء الفتاة أم ذاك المسن، وصعوبة تحملهما أعباء الحياة. هي في مقتبل العمر، ويفترض أن تتنعم بطفولتها ضمن أجواء عيش رغيدة، لكن..!

وذاك الرجل الكبير، في الهزيع الأخير من عمره، قابع في زاوية ينتظر أحد المارة ليشتري منه كيلو حطب يؤمن له ربحاً بسيطاً لعله يستر «شيبته»، مطلوب منه أن يؤمن دخلاً وبشكل يومي، وهنا يتجلّى الحزن والألم بكل صورهما اليائسة، بل المفجعة، وحالته ليست هي الحالة الفريدة في مجتمعنا، بل تماثل وتشابه آلاف حالات العوز والفقر وقلة الحيلة..!

في المقابل نرفع المرارة هناك في النفوس ما يبعث على الأمل والتفاؤل والعزيمة والنشاط ومقارعة الظروف وتحمّل وزرها. هي دروس، صحيح أن تفاصيلها مؤلمة، ولكن معانيها تعبر عن القوة والكفاح، دلالات تعزّز روح العمل والأمل وتقوي الإرادة عند الجميع بأن الاستسلام والهوان لغة الكسالى..!

كثيرة هي الحالات التي صرنا نشاهدها كل يوم، وخاصة مع اشتداد وقع المعيشة وظروفها الصعبة. حالات تثبت قوة إرادة الأمل رغم ألم قاس يلفّ القلوب، وعوز تثقيل أدمى النفوس، نعيش حالاتها مطلع كل نهار.

لقد فعلت الظروف الصعبة فعلها، وعلّمت جيلاً، لم يتنعّم بطفولته، أشياء يعجز الكبار عن إتقانها. بائعة البسكويت مثلاً تستيقظ صباحاً لتدرس قبل ذهابها إلى مدرستها، مستغلة ضوء الشفق، بعد أن غابت الكهرباء وصارت من المنسيات، وعند عودتها تشتري بيضَ الليرات قطعاً من البسكويت لتبيعها وتحقّق ربحاً، ولو كان بسيطاً، تشتري به بعض حاجات أسرتها بعد وفاة والدها، لتعود مع المساء بكل رضا وسرور. لا نفاجأ كثيراً، أسر تتسابق على شحن أجهزة الهاتف لتضيء لهم ظلام الليل، وهكذا هو حالهم في كل يوم، وأسر لم تعد بعد موجات الغلاء قادرة على شراء الفلافل، تأكل الخبز الحافّ، وبعضهم باع حصته «الخمسين ليتراً» من مازوت التدفئة ليشتري بثمنها خبزاً.

تعددت الحالات وصور البؤس التي تتوسع دائرتها، ورغم ذلك تجد ابتسامات هنا وهناك، وآمالاً بالغد المجهول، تتجدد وتحيا كل يوم.

كلكم عظمة أيها السوريون، كلكم عزيمة وإصرار، ستبقون أيقونة وعلامة فارقة على كل الصعد والمستويات، شعب يدفع كل يوم ضريبة حياته بإيمان وصبر وتحمل، وسيبقى الشعب السوري يسطر كل يوم ملحمة صمود وبقاء، وسيظل يرفرف عالياً عند الثريا، ويبقى الحاقدون والطامعون بين حبات الثرى ينبحون.

وزير الأشغال العامة والإسكان للصحفيين

لم يصدر عن الحكومة أي تصريح يفيد بأن المتضرر سيُترك ليُعيد بناء منزله بنفسه

عبد اللطيف لـ«الوطن»: قرارات وتشريعات جديدة تساعد في التخفيف من آثار الزلزال

هناء غانم
تصوير طارق السعدوني

للحديث عن الإجراءات التي اتخذتها وزارة الإسكان والجهات التابعة لها ضمن عمل الفريق الحكومي للتصدي لآثار الزلزال الذي وقع فجر السادس من الشهر الجاري، أكد وزير الأشغال العامة والإسكان المهندس سهيل عبد اللطيف خلال مؤتمر صحفي عقد بالأمس في مبنى الوزارة أنه ضمن الخطة الإسعافية لمواجهة تداعيات الزلزال تم وضع إستراتيجية تضمنت الخطوط الأساسية وتمّ توزيع المهام على الوزارات حسب الاختصاصات، حيث تم تجهيز كل الآليات الهندسية التابعة للشركات الإنشائية مع طواقمها والبالغ عددها ١٥٠ آلية ووضعها تحت تصرف المحافظين للمساهمة بعمليات رفع الأنقاض والإنقاذ.

وأضاف عبد اللطيف إنه تم تكليف الشركات الإنشائية التابعة للوزارة ولوزارة الدفاع البدء الفوري لتأمين ٣٥٠ وحدة سكنية مسبقة الصنع لإيواء المتضررين بشكل عاجل جداً، وإعلان المناطق المتضررة منكوبة يعني حشد كل الجهود وطلب المساعدة من الدول الصديقة والشقيقة فأي إغاثة تأتينا منهم نحن نرحب بها وفيما إذا وصلت مساكن مؤقتة من دول صديقة فإننا جاهزون لتأمين أماكن لها.

وأضاف بأنه سيتم تأمين المتضررين حالياً ضمن الإمكانيات، وبعد فترة لا يمكن الاستمرار بوضع العائلات بمراكز الإيواء حفاظاً على صحتهم ولأن الدولة بحاجة هذه المنشآت لوضعها مجدداً ضمن مجالات خدماتها الأساسية، مضيفاً: إنه قد تصل من الدول الصديقة وحدات سكنية وقد نبني تجمعات سكنية جديدة أيضا فالأهم الآن هو تأمين المتضررين، مشيراً إلى أن الشركات بدأت بنقل الوحدات الجاهزة إلى حلب واللاذقية وجبلة وتصنيع الوحدات المتبقية لنقلها للمواقع تدريجياً، كما أعطيت أمر المباشرة إلى مؤسسة الإسكان وبشكل فوري لتحديد مواقع جاهزة لإشادة عدد من المباني في كل من حلب واللاذقية، وقد تم تحديد موقع المقاسم في كل محافظة ضمن ضواحٍ تنفذها والتي تستوعب ٣٠٠ شقة، لم يصدر عن الحكومة أي تصريح حول أن المواطن المتضرر سيترك ليعيد بناء منزله المهدم بنفسه.

وتابع عبد اللطيف: إنه تم تكليف هيئة التخطيط الإقليمي تحميل المواقع التي أصابها الضرر من الزلزال على خريطة الأساس المتوافرة ضمن الدراسات الإقليمية التي تقوم بها الهيئة ومقارنتها مع الطبقة المتوضعة عليها الخريطة الجيولوجية والفوالق وخطوط الزلازل ودراسة هذه المواقع تخطيطياً ومن ثم رفع هذه الدراسة للتقييم من خلال تحليل هذه الدراسة والبيانات. كذلك تم تكليف الشركة العامة للدراسات الهندسية بإسقاط الأضرار مكانياً على المستوى التفصيلي لتكون مرحلة الدراسة والتقييم متكاملة على كل مستويات التخطيط.

وأضاف عبد اللطيف إنه تم تكليف شركة الدراسات الهندسية ونقابة المهندسين متابعة لجان السلامة الإنشائية ولاسيما بعد أن انتهت مرحلة تحديد الأبنية الخطرة جداً وإخلاء هذه الأبنية من ساكنيها حرصاً على سلامتهم والانتقال إلى التقييم الإنشائي لباقي المباني، مشيراً إلى أنه بالنسبة للمراحل القادمة وبعد أن تتم دراستها وتقييمها وإقرارها سيصار إلى اقتراح الخطط والقرارات اللازمة ليصار إلى وضع الجميع بصورتها بالتدريج.

وأضاف عبد اللطيف بأن عمل الشركات توجهوا إلى المواقع مع أدواتهم للمساهمة بعمليات الإنقاذ، وإدارة العملية وبالتنسيق مع السادة المحافظين وتمّ تكليف مدير عام بكل محافظة مسؤول عن تحريك آليات كل الشركات بالمحافظة الموجود فيها وأشار عبد اللطيف إلى أنه على التوازي، أمّنت الحكومة منذ اليوم الأول ٢٥٠ مركز إيواء في المحافظات المتضررة وشاركت الوزارة كباقي الجهات في تأمين وتجهيز هذه المراكز.

وعن لجان السلامة الإنشائية أضاف إنه منذ اليوم الأول، تمّ تدعيم لجنة السلامة الإنشائية في كلّ محافظة منكوبة بلجان من نقابة المهندسين والشركة العامة للدراسات الهندسية وخبراء الجامعات، إذ تجاوز عددها في كل من حلب واللاذقية ١٠٠ لجنة وفي حماة ٦٥ لجنة، وبدأت هذه اللجان عملها بعد ان تم عقد اجتماع مشترك للجنة السلامة الإنشائية بالمحافظات المنكوبة مع نقيب المهندسين ومدير فرع الشركة العامة للدراسات الهندسية في المحافظة وشُكّلت هذه اللجان بقرار من المحافظين.

وردّاً على سؤال لـ«الوطن» حول وجود تشريعات جديدة لتنظيم الأمور التي تتعلق بالزلزال باعتبارها غير موجودة بالقانون السوري قال عبد اللطيف: هناك خطط تقوم الحكومة بإعدادها وسيكون هناك قرارات وتشريعات جديدة تساعد في التخفيف من آثار الزلزال وهو ما تتم دراسته من جميع الوزارات والجهات المختصة.. وعن تنظيم الأبنية التي تضررت جراء الزلزال قال لدينا خارطة وطنية للسكن والإسكان وتتضمن مناطق / منع و/سماح/ موضحاً أن مناطق المنع تشمل أي توسع أو إنشاء أي مخططات تنظيمية جديدة فيها ولا يمكن السماح بإنشاء أي مخطط جديد إلا بموافقة هيئة التخطيط الإقليمي باعتبارها الجهة المختصة بذلك موضحاً أنه تم تكليف الهيئة ذلك وقد يكون هناك تعديل على خريطة المنع والسماح، أي بعد دراسة مواقع الزلازل من المختصين قد تتعدل هذه الخريطة وقد لا يسمح بإقامة ببعض الأبنية التي كانت موجودة لكن بالمنطق إذا كانت هذه البيوت ضمن المخططات التنظيمية ستعاد هذه الأبنية من جديد.

وأضاف: إن الحكومة تقوم حالياً بوضع الخطط العامة وتقوم اللجان المختصة بوضع مصفوفة تشمل جميع المحاور يتم تدقيقها لتقييم الكود السوري الخاص بالزلازل كعمل تخطيطي للمرحلة القادمة.

وعن تحديد مدى مسؤولية المقاول عن الأبنية المتضررة قال: لاشك أن ذلك أمر مهم وضروري لكن هذا لا يعني بأن البناء الذي تضرر غير مطابق للمواصفات وللتأكد من ذلك هناك رخص لكل بناء وهذه الرخص ملتزمة بالمواصفات وسيتم كشف وتحديد حالات الغش بالبناء في حال وجودها.

وعن عدد الأسر التي دخلت مراكز الإيواء أوضح الوزير أنه لا رقم حقيقياً لعدد العوائل المتضررة من الزلزال لأن البعض اتجه للقرى أو الأقارب. أما عن الأضرار فقد بلغ عدد الأبنية التي كُشفت عليها اللجان في محافظة اللاذقية ما يزيد على ٢٢,٠٠٦ مبان لتاريخه وأكثر من ١٢,٦٢٧ مبنى في حلب وفي حماة ٧,٢٠٠ وتعمل اللجان وفق دليل واستمارة موحدتين تمّ وضعهما من وزارة الأشغال العامة والإسكان تتضمن بشكل رئيسي تقييم الأبنية وتصنيفها إلى أبنية متضررة بالكامل، وأبنية متضررة تحتاج إلى تدعيم، وأبنية تحتاج إلى صيانة بسيطة، ومبان سليمة.

وتابع عبد اللطيف في حديثه للإعلاميين: إن كل الأبنية التي تشاد في سورية من الرخصة أن تشاد برخصة وهذه الرخصة تفرض العمل وفق الكود السوري الأكثر أماناً وكل الأبنية التي أعطيت رخصاً بعد عام ٢٠٠٥ يجب أن تحتوي على الكود السوري وهو يتضمن البناء وفق شروط مواجهة الزلزال. مضيفاً إن من يقرر عدم سلامة أي مبنى هو المحافظة ولجنة السلامة الإنشائية التي شكلها المحافظون.

- ٣٥٠ وحدة سكنية مسبقة الصنع بشكل عاجل جداً
- وحدات سكنية من الدول الصديقة وسنبني تجمعات جديدة
- خارطة وطنية للسكن فيها مناطق منع وأخرى سماح

أساتذة كلية الاقتصاد وقراءة في تداعيات الزلزال.. بحاجة إلى ١٠٠ ألف منزل جديد

مطالبات بإحداث هيئة وطنية لإدارة الكوارث يتبع لها صندوق وطني للبناء والتنمية

سليمان: خسائر النشاط التجاري تصل إلى ١٥ مليار دولار

كنعان: خسائر الزلزال قد تصل إلى ١٠٠ مليار دولار

علي محمود سليمان

ناقش عدد من الخبراء والأساتذة الجامعيين ضمن «سيمنار» قسم الاقتصاد الشهري في جامعة دمشق أمس، مجموعة من المحاور ضمن عنوان «التداعيات الاقتصادية والإنسانية على سورية جراء الزلزال»، طالبوا خلاله بإحداث هيئة وطنية لإدارة الكوارث بإشراف الجهات الحكومية ومشاركة القطاع الخاص والأهلي لتكون قادرة على إدارة ملف الكارثة وإدارة المساعدات والتبرعات.

المراحل الثلاث

الدكتور عدنان سليمان بيّن بأن استيعاب الصدمة الأولى وسرعة الاستجابة الحكومية والمجتمعية الطارئة للتعامل مع تداعيات الزلزال، كانت سريعة وفعالة وتتناسب مع مفهوم الكارثة – الصدمة (تقييم الأيام العشرة الأولى بعد الزلزال).

أما المرحلة الثانية وهي ما بعد الصدمة، فتتحاج إلى التخطيط والاستجابة المتوسطة للإيواء وإيجاد بدائل سريعة لاستدامة استيعاب كل المهجرين من بيوتهم، وإلى جهود مضاعفة، وأوضح أنه وعلى المدى المتوسط (بعد متطلبات الإيواء والغذاء والدواء) تأتي مرحلة المدارس والجامعات والوظائف والدخل وهي مرحلة تتراوح بين شهرين إلى سنتين، فيما لا يزال حجم الخسائر وحصر الأضرار وعدد المهجرين غير واضح رسمياً، وبالتالي سيكون من الصعب الآن الإعلان الرسمي عن المرحلة الثالثة للتعامل مع الكارثة، ولكنه لا يبرر التأخر في التخطيط والإعداد لها، للوصول إلى استدامة الاستقرار المكاني للمتضررين (منازل بديلة ومستدامة وبنى تحتية ووظائف واستقرار بيئة حياة كريمة).

لافتاً إلى أن إدارة الأزمة – الكارثة تعاني من تعدد الجهات الحكومية (وزارة الإدارة المحلية – وزارة الشؤون الاجتماعية – وزارة الأشغال والإسكان..) إضافة إلى المنظمات والجمعيات والنقابات والأجهزة المحلية في المحافظات، الأمر الذي يولد حالة من غياب التنسيق وحصر مسؤولية القرار والافتقاد إلى مرجعية مؤسسية واحدة للإدارة الفعالة.

تقديرات أولية

وعن تقديرات الخسائر أشار سليمان إلى أن التقديرات ستكون أولية وغير نهائية، فإن أعداد المهجرين من منازلهم وبيئتهم يتراوح بين ٤٠٠ إلى ٥٠٠ ألف، وبالتالي قد تكون الحاجة إلى مئة ألف منزل جديد (تكلفة بناء المنزل تتراوح بين ٥٠٠ إلى ٧٠٠ مليون ليرة بدون البنى التحتية والمرافق العامة) في المحافظات الثلاث (وحدها حلب يقدر عدد الأبنية المتضررة فيها من ٤٠ إلى ٥٠ بالمئة، من خلال ما أضافه الزلزال على تبعات اثني عشر عاماً من الحرب) في حي العامرية وحده هناك ألفا منزل قابل للهدم أو لا يصلح للسكن مقابل ١٢ ألفاً من السكان يحتاجون لمنازل بديلة.

أما الخسائر الأولية غير النهائية الناجمة عن الأبنية المتهدمة والمتضررة وتوقف النشاط الإنتاجي والتجاري والممتلكات الخاصة والبنى التحتية وخسارة النمو الاقتصادي فتقدر بما يتراوح بين ١٠ إلى ١٥ مليار دولار (المحافظات الأربع) إذ تقدر مساهمتها بالناتج الإجمالي ما نسبته ٣٥ بالمئة خاصة أن حلب تساهم وحدها بأكثر من ١٥ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي.

فيما تقدر خسائر النمو الاقتصادي الإجمالي وضياع التنمية التراكمية بسبب الكارثة من سنتين إلى ثلاث سنوات وإذ تضاف إلى ٢٠ سنة خسارة تنمية التراكمية خلال ١٢ سنة من الحرب، الأمر الذي يرجح تعثر النمو الاقتصادي من النصف إلى ثلاثة أرباع النقطة ليتراوح النمو في عام ٢٠٢٣ عند ١,٥ بالمئة مع ما يرافق ذلك من إعادة توجيه الإنفاق العام وفقاً لتداعيات الزلزال، الأمر الذي سيزيد من عجز الموازنة العامة.

أما التقديرات الأولية لإعادة إعمار ما دمرته الحرب في سورية على امتداد ١٢ سنة فيتراوح بين ٤٠٠ إلى ٥٠٠ مليار دولار، وفقا لتقديرات المؤسسات المالية الدولية يضاف إليها كلفة إعادة ما دمره الزلزال وسطياً بـ٢٠ مليار دولار.

هيئة وطنية لإدارة الكوارث

وأكد سليمان ضرورة الإشارة إلى عدم كفاية الهياكل والبنى المؤسسية الإغاثية بالتعامل مع تداعيات الكوارث الكبرى (كالفيضانات والزلازل والحروب الكبرى) وبالتالي تصبح الحاجة ضرورية إلى هيئة وطنية لإدارة الكوارث يتبع لها إحداث الصندوق الوطني للبناء والتنمية الذي يمثل الجهة المالية الوحيدة لتلقي مخصصات الكوارث والطوارئ من مخصصات حكومية سنوية وتبرعات من أي جهة أهلية أو عربية، للتدخل الطارئ والمستدام وإعادة بناء وإصلاح ما تهدم بفعل الزلازل.

وهناك فرصة تاريخية أمام الحكومة السورية بعد الكارثة لأن تبني على موقف الدول العربية والدول الصديقة بكفاءة وعقلانية والاستفادة من البيئة الإيجابية التي تشكلت بعد الزلزال على المستوى السياسي والإنساني في أن تساهم دول الخليج والصين وإيران في إعادة الإعمار والبناء والتنمية والاستثمار الكبير في البنى التحتية

دعه يعمل دعه يمر

أما الدكتور علي كنعان فطرح آليات المعالجة لآثار الأزمة التي تعيشها البلد منذ اثني عشر عاماً وما نتج عن كارثة الزلزال، ومما تقدم به المطالبة بإحداث هيئة عليا للإغاثة، وإحداث فروع في المحافظات المتضررة (حلب – إدلب – حماة – اللاذقية).

إضافة إلى ضرورة زيادة الأجور لكي تصل إلى ٦٠ بالمئة من حجم الناتج الإجمالي تدريجياً، وتحرير الاستثمار من كل القيود الإدارية والخطط بحيث يقوم المستثمر بتأسيس مشروعه من دون أي قيود، وتخفيض الضريبة على المنشآت القائمة والمنشآت الجديدة لتشجيع الاستثمار وإقامة منشآت بكل أشكالها، مع ضرورة إعادة النظر بالدعم الاجتماعي المقدم للسلع الغذائية والمحروقات وتوزيعه نقداً إضافة إلى تشجيع إقامة شركات مساهمة عامة لنستطيع تجميع الأموال الصغيرة والمتوسطة بهدف تكوين رأسمال وطني كبير، والغاء الأنظمة والقوانين التي ظهرت في فترة الأزمة والتي تعيق التجارة والصناعة أو التعامل بالقطع الأجنبي والقبود على الصادرات والواردات بحيث تصبح كلها على مبدأ (دعه يعمل دعه يمر).

الأضرار

وقدم كنعان إحصائية مبدئية للأضرار الناتجة عن الزلزال مشيراً إلى أن الأضرار البشرية تصل إلى ٢٠ مليار دولار، وهي ناتجة عن خسارة الكفاءات والأرواح البشرية، بالإضافة إلى تكاليف الإيواء وتأمين مستلزمات المتضررين لعدة سنوات.

أما الأضرار المادية المباشرة وغير المباشرة في كل القطاعات التجارية والصناعية والسكنية فتصل لنحو ٢٠ مليار دولار، وبالتالي يكون المجموع حوالي ٤٠ مليار دولار وهو رقم أولي وقابل للزيادة وقد يصل إلى ١٠٠ مليار دولار ما بين خسائر مباشرة وغير مباشرة.

مشروع إنتاج أسمدة في اللاذقية خلال عامين

دياب لـ«الوطن»: للحصول على منتج قادر على المنافسة ولتخفيف الكلف الإنتاجية عن المزارعين

جلنار العلي

أكد رئيس هيئة الاستثمار السورية مدين دياب في تصريح لـ«الوطن» أن الهيئة منحت إجازة استثمار لمشروع إنتاج الأسمدة العضوية واللا عضوية في محافظة اللاذقية بكلفة تقديرية تصل إلى ١٣ مليار ليرة، لافتاً إلى أن هذا المشروع مهم جداً وحيوي لرفد القطاع الزراعي وتلبية الاحتياج المحلي من مادة السماد بنوعيها العضوي واللاعضوي، للحصول على منتج بمواصفات عالية يعزز القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية في ظل ارتفاع الطلب على الأسمدة في هذه المرحلة.

وأشار علي إلى أن مثل هذه المشاريع تخفف الكلف الإنتاجية بالنسبة للمزارعين، وخاصة في ظل التوجه الحكومي نحو تحقيق الأمن الغذائي، لافتاً إلى أن العمر التأسيسي للمشروع هو عامان، ومن المتوقع أن يؤمن ١٣٩ فرصة عمل، موضحاً أن هذا المشروع ليس الأول من نوعه على مستوى سورية إذ يوجد عدة مشاريع أخرى لترجمة مبدأ الإنتاج أولاً على أرض الواقع.

وفي سياق متصل، بيّن الخبير الزراعي أكرم عفيف في تصريح لـ«الوطن» أن هذا المشروع إيجابي بالطبع ولكنه خطوة متأخرة وكان من المفترض أن يتم الترخيص لمشاريع كثيرة منذ ١٢ عاماً.

وفي سياق متصل، أشار إلى عدم كفاية الفلاحين من كميات الأسمدة المخصصة لهم من وزارة الزراعة، ما يضطرهم إلى شراء كميات إضافية من السوق السوداء، حيث يشتري الفلاح كيس سماد اليوريا بـ٣٥٠ ألف ليرة في حين أن الحكومة تبيعه إياه بسعر التكلفة ١٥٠ ألف ليرة ولكن بكميات تقل عن حاجته، ما يشكل تكاليف أخرى على عاتق الفلاح تضاف إلى تكاليف شراء المازوت بـ١٠ آلاف ليرة للتر الواحد من السوق السوداء، لافتاً إلى أن هذا الموضوع ينعكس على تكاليف العملية الإنتاجية التي أصبحت الأعلى في العالم، مضيفاً: «لقد وضعوا الفلاح أمام خيارين إما أن يبيع بسعر مرتفع يفوق قدرة المستهلك على الشراء وإما أن يبيع بسعر أقل من التكلفة وبالتالي يصبح خارج العملية الإنتاجية».